

التمكين الاقتصادي للمرأة وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

Women's Economic Empowerment and Its Impact on Economic
Growth in the Kingdom of Saudi Arabia

د. خالد هاشم عبد الحميد حنفي*

(*). د. خالد هاشم عبد الحميد حنفي : استاذ مساعد قسم الاقتصاد كلية التجارة وادارة الاعمال جامعة حلوان

Email: khalid_doctor2010@yahoo.com

مستخلص :

يعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة أحد الأهداف الانمائية للألفية كما أنه أحد معايير التنمية المستدامة، حيث يسهم التمكين الاقتصادي للمرأة في زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل وزيادة القوى العاملة النسائية، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، هذا إلى جانب تحسين قدرة المرأة على اتخاذ القرار وتمكينها من تحقيق الرفاهية المالية.

ويهدف هذا البحث إلى تناول التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠، وأثره على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢. وقد توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي للتمكين الاقتصادي للمرأة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية:

التمكين الاقتصادي- المرأة السعودية- رؤية ٢٠٣٠- النمو الاقتصادي- المرأة وسوق العمل.

Abstract:

Women's economic empowerment considers one of the Millennium Development Goals, and its criteria for sustainable development, as Women's economic empowerment contributes to increasing the rate of women's participation in the labour market, and this increasing the female Labour force, increasing economic growth, in addition to improving women's ability in decisions making and enabling them to achieve financial welfare.

The main objective of this research is to discuss the Saudi Women's economic empowerment within 2030 Vision, and its impact on economic growth, by using time series data during the period 1990-2022.

The study concludes a positive impact of women's economic empowerment on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia.

Key words:

Economic Empowerment- Saudi Women's - 2030 Vision- Economic Growth- Women and Labour Market.

١/ مقدمة:

يعتبر تمكين المرأة أحد معايير التنمية المستدامة، كما يعكس التمكين مدي أهتمام المجتمع بالمرأة، وقد عرف الأكتاد تمكين المرأة بأنه قدرة المرأة على التمتع بكامل الحقوق الاقتصادية والإستقلال الاقتصادي، ويساعد التمكين المرأة على صنع القرارات والسيطرة على حياتها، كما أن تمكين المرأة ومشاركتها في التنمية يعتبر من مؤشرات التنمية البشرية، وقد حدد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خمسة مؤشرات لتمكين المرأة هي التعليم؛ الصحة؛ المشاركة الاقتصادية من خلال مشاركة المرأة في سوق العمل؛ والفرص الاقتصادية من خلال إتاحة فرص العمل في المجالات التي تتسم بالحراك الاقتصادي وعدم اقتصار عمل المرأة على الوظائف متدنية الاجر وغياب الحراك الاقتصادي؛ والمشاركة في صنع القرار^١.

وقد أهتمت المملكة العربية السعودية بتمكين المرأة وذلك من خلال إتاحة فرص التعليم والصحة والعمل حيث ركزت خطة التنمية الثامنة على زيادة دور وتمكين المرأة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية^٢، وذلك من خلال التركيز على تشجيع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وتعزيز مكانة المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع، هذا إلي جانب زيادة فرص عمل المرأة السعودية وتنويعها ورفع نسبة مشاركتها في سوق العمل، وذلك من خلال تولي المناصب القيادية في القطاع الحكومي والخاص، هذا إلى جانب السماح للمرأة بالمشاركة في التجارة، حيث بلغت حجم استثمارات المرأة في المملكة في القطاع الخاص حوالي ٢٠% عام ٢٠١٧، كما تم تخصيص نسبة ٢٠% من مقاعد مجلس الشورى للمرأة عام ٢٠١٣^٣.

كما تسعى المملكة وفق رؤية ٢٠٣٠ إلى تشجيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وتمكينها اقتصاديا، وذلك من خلال زيادة نسبة مشاركتها في سوق العمل من ٢٢% إلى ٣٠% عن طريق فتح قنوات وظيفية جديدة وأستثمار طاقتها في العمل وتنمية قدراتها، خاصة وأن المرأة تمثل حوالي ٤٩% من سكان المملكة حسب تعداد عام ٢٠٢٢، وهو ما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي^٤.

في ضوء ما سبق تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الآتي:

"إلى أي مدي يؤثر التمكين الاقتصادي للمرأة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية

السعودية؟".

أما بالنسبة لفرضية البحث تتمثل في:

" من المتوقع أن يؤثر التمكين الاقتصادي للمرأة إيجابيا على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية".

ويهدف هذا البحث إلى معرفة أثر التمكين الاقتصادي للمرأة في ظل رؤية ٢٠٣٠ على النمو الاقتصادي في المملكة، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والنمو الاقتصادي في المملكة.

وترجع أهمية البحث إلى أن البحث يتناول أحد الموضوعات الهامة في القرن الحادي والعشرين وهو التمكين الاقتصادي للمرأة وفق رؤية ٢٠٣٠ وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة. وفيما يتعلق بالأدبيات السابقة التي تناولت العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والنمو الاقتصادي فمن هذه الدراسات:

دراسة^v Hage Elimam, et al 2014 :

وقد تناولت الدراسة أثر مساهمة المرأة السعودية في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دراسة العلاقة بين (مساهمة المرأة في قوة العمل، ومحو الأمية، ومعدل الإنثا البالغات) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي داخل المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مساهمة المرأة والتنمية الاقتصادية، وقد أوصت الدراسة بضرورة القضاء على التمييز وتمهيش المرأة حتى يزيد أسهامها في الناتج المحلي، كما ينبغي خلق فرص عمل جديدة للمرأة حتى تزيد مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

دراسة عيلة بخاري ٢٠١٢^{vi}:

وقد تناولت الدراسة العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة معبراً عنه بمؤشرات (معدل الالتحاق بالتعليم العام، معدل الالتحاق بالتعليم العالي، معدل الإعالة، المساهمة في سوق العمل) وأثره على النمو الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي في المملكة باستخدام بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٠، وقد توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي للتمكين الاقتصادي للمرأة على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال وجود علاقة إيجابية بين مشاركة المرأة في سوق العمل والنمو الاقتصادي، أما بالنسبة لمتغير الالتحاق بالتعليم العام فقد أوضحت الدراسة عدم معنوية المتغير، وبالنسبة لمتغير معدل الالتحاق بالتعليم العالي فقد أوضحت الدراسة الأثر السلبي على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لمعدل الإعالة فقد أوضحت الدراسة الأثر السلبي له على النمو

الاقتصادي وهو ما يتفق مع الأدب الاقتصادي، وقد أوصت الدراسة بزيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل لما له من أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، هذا إلى جانب تحسين السياسات الخاصة بمشاركة المرأة في سوق العمل.

دراسة^{vii} : Najia Saqib et al 2016

وقد تناولت الدراسة العلاقة طويلة الأجل بين التمكين الاقتصادي للمرأة والنمو الاقتصادي في المملكة باستخدام بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤، وقد توصلت الدراسة إلى العلاقة الإيجابية بين التمكين الاقتصادي للمرأة معبر عنه (بمعدلات التوظيف ومعدل معرفة القراءة والكتابة، نسبة توظيف الاناث، معدل الخصوبة) والنمو الاقتصادي.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الفترة الزمنية حيث تركز هذه الدراسة على الفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٢ وبصفة خاصة الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٢ وهي الفترة التي شهدت انطلاق رؤية ٢٠٣٠ وكان من ضمن محاورها التمكين الاقتصادي للمرأة وزيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، هذا إلى جانب أختلاف متغيرات القياس حسب توافر البيانات وطريقة التحليل.

أما بالنسبة لمنهجية الدراسة تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات وتحليل العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة باستخدام بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢، وبأستخدام البرنامج الإحصائي E views، وقد تم التعبير عن مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال مؤشر معدل مشاركة المرأة في سوق العمل كنسبة من أجمالي القوة العاملة في المملكة، ومؤشر الأجر وهو عبارة عن نسبة النساء العاملات في وظائف مدفوعة الأجر كنسبة من أجمالي النساء في سن العمل، أما بالنسبة لمؤشر النمو الاقتصادي فقد تم التعبير عنه بمؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٢/ التمكين أطار نظري:

تعددت التعريفات التي قدمت لمصطلح التمكين Empowerment ومن هذه التعريفات : التمكين هو تحرير الانسان من القيود، وتشجيع الفرد، وتحفيزه، ومكافئته على ممارسة روح المبادرة والابداع^{viii}.

كما يعرف التمكين على أنه عملية يتم من خلالها مساعدة الأشخاص على تطوير أنفسهم وتزويدهم بمهارات تدريبية ليتمكنوا بتدخلهم الشخصي في تمثيل أدوار ذات قيمة اجتماعية^{ix}.

كما يعرف التمكين أيضا على أنه نوع من الدعم الخارجي من جانب السلطة ويعتمد على فلسفة إعطاء مزيد من المسؤولية وسلطة اتخاذ القرار بدرجة أكبر للأفراد في المستويات الدنيا^x. في ضوء ما سبق يمكن تعريف التمكين على أنه عملية تهدف إلى مساعدة الأشخاص والفئات المهمشة اجتماعياً في الحصول على المزايا والفرص التي لم تكن متاحة لهم.

١/٢ تمكين المرأة:

تعددت المفاهيم التي قدمت لمصطلح تمكين المرأة Women Empowerment حيث عرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي تمكين المرأة على أنه توفير فرص أكبر للمرأة في الحصول على الموارد والتحكم في المجتمع، وذلك من خلال مشاركة المرأة مشاركة تامة في صنع وتنفيذ القرارات والسياسات المتعلقة بحياتها^{xi}.

كما يعرف تمكين المرأة أيضا على أنه إضفاء القوة على المرأة بما يجعل للمرأة كلمة مسموعة ولها القدرة على التحليل والإبتكار والتأثير في القرارات الإجتماعية المؤثرة على المجتمع ككل وأن تكون المرأة موضع احترام كمواطنة ولها أسهامات وإدراك قيمتها ليس فقط في المنزل بل في المجتمع.

٢/٢ مجالات تمكين المرأة:

تتمثل المجالات الرئيسية لتمكين المرأة في ستة مجالاتⁱⁱ:

١/٢/٢ التمكين الإجتماعي: ويركز على زيادة نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية، ورفع مستوى الوعي بما يسهم في القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

٢/٢/٢ التمكين السياسي: وذلك من خلال دعم المشاركة السياسية للمرأة وزيادة نسبة تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار، وزيادة نسبة عضويتها في الأحزاب السياسية والنقابات، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني.

٣/٢/٢ التمكين القانوني: ويتحقق من خلال تعديل التشريعات التي تحد من دور المرأة وتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحقوق المدنية للمرأة.

٤/٢/٢ التمكين المؤسسي: من خلال تقوية البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التي تسعى إلى النهوض بالمرأة .

٥/٢/٢ التمكين الاقتصادي: وفقا لتعريف الأمم المتحدة ٢٠١١ يقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة أن يتساوي التوزيع النسبي للرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والمهنية والتنظيمية والدخل المكتسب^{xiii}.

وترجع الدعوة إلى مصطلح التمكين الاقتصادي نتيجة ظهور مصطلح تأنيث الفقر ويقصد به أن النساء لديهم نسبة ومعدل من الفقر أعلى مما هو لدي الرجال، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المرأة في أغلب الأحيان تقوم بأعمال غير مدفوعة الأجر، مثل تربية الاولاد، والقيام بالأعمال المنزلية، في حين أن معظم الرجال يشتغلون في أعمال مدفوعة الأجر، مما جعل المال يتركز في أيدي الرجال دون النساء كما أن المرأة تحتاج إلى أخذ الإذن من زوجها في جميع أمورها^{xiv}.

في ضوء ما سبق يتضح أن التمكين الاقتصادي للمرأة يركز على توفير فرص عمل أكبر للمرأة بما يسهم في زيادة دخلها، هذا إلى جانب مشاركة المرأة مشاركة تامة في صنع وتنفيذ القرارات والسياسات المتعلقة بحياتها.

٣/٢ مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة^{xv}:

١. زيادة نسبة المشاركة في الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة دخل المرأة.
٢. زيادة مهارات ومعارف المرأة التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل.
٣. زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات.
٤. المساواة في الأجور.
٥. قدرة المرأة على التصرف في دخلها الخاص بها.
٦. زيادة فرص المرأة في الحصول على تسهيلات ائتمانية.
٧. التغيير في معدلات البطالة بين النساء والرجال.

٤/٢ معوقات للتمكين الاقتصادي للمرأة^{xvi}:

- عدم قدرة المرأة في بعض الأحيان على التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها الوظيفية.
- عزوف الرجل عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة.
- عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة.
- أستهانته الرجل بقدرة المرأة على العمل والتفاوض وأخذ القرار.
- تبعية المرأة الاقتصادية وهو ما يعوق من ممارسة حريتها التعليمية والاقتصادية.

- ممانعة الزوج أنضمام المرأة إلى قوة العمل وأعتبر الزوج هو صاحب القرار في عمل المرأة.
- إجحام بعض النساء من فئات أجماعية عن العمل.

٣ /مراجعة الأدبيات الخاصة بالعلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والنمو الاقتصادي:

أشارت العديد من الأدبيات الاقتصادية إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة يسهم في زيادة النمو الاقتصادي حيث يرى جالور وويل ١٩٩٦ أن مشاركة المرأة في سوق العمل يسهم في توفير دخلا أضافيا للأسرة، وهو ما يسهم في زيادة المدخرات ومن ثم زيادة حجم الأستثمارات، وهو ما يؤدي إلى زيادة النمو والناتج، كما يؤدي زيادة دخل المرأة إلى أستثمار جزء من هذا الدخل في تعليم أبنائها وبالتالي رفع معدلات النمو^{xvii}.

كما أشار ستوتسكي 2006 إلى علاقة النوع الأجماعي بالأداء الأقتصادي حيث يؤدي تقليص الفرق بين الجنسين وتحسين وضع المرأة في تحقيق أستقرار الاقتصاد وتحقيق مستويات نمو أعلى، كما أن نقص فرص العمل المتاحة أمام النساء في الدول النامية يؤدي إلى خفض النمو الاقتصادي^{xviii}.

أما luci يري تأثير تمكين المرأة من خلال مشاركتها في سوق العمل على النمو الاقتصادي وذلك من خلال أختبار فرضية التانيث والتي تري أن مساهمة المرأة في سوق العمل له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، ولكن الأثر يكون على شكل حرف U حيث يؤدي النمو الاقتصادي في البداية إلى خفض مساهمة المرأة في سوق العمل في الأجل القصير لأن المراحل الأولى من النمو الأقتصادي تكون مصحوبة بزيادة الفجوة بين الرجال والأناث وتقليص دور المرأة، ولكن في الأجل الطويل تتخفض هذه الفجوة وتزيد مساهمة المرأة^{xix}.

كما أشار بالدوين وجونسون 1992 إلى الأثر السلبي للفجوة في الأجر بين الجنسين على مساهمة المرأة في سوق العمل، حيث يؤدي أنخفاض أجر المرأة إلى أنخفاض مساهمة المرأة في سوق العمل، أما في حالة حصول المرأة على دخل أعلى فيؤدي ذلك إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، كما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للأطفال، وبالتالي تتخفض معدلات النمو السكاني نتيجة أنخفاض خصوبة النساء، ومن ثم زيادة المدخرات وبالتالي زيادة الأستثمارات وزيادة النمو الاقتصادي من خلال تأثير رد الفعل feedback effect^{xx}.

كما قدم كابير نموذج ثلاثي الأبعاد للتمكين الاقتصادي Kabeer's Three Dimensional Model 1999 حيث أوضح أن التمكين هو عملية ديناميكية، تكتسب فيها المرأة الموارد التي تمكنها من تطوير صوتها هذا إلى جانب تزويدها بالقدرة على أنخاذ القرارات لتحقيق تطلعاتها الخاصة، وييري كابير أنه يمكن أعتداد ثلاثة مسارات لتحقيق التمكين^{xxi}:

البعد الأول تنمية الموارد: يقصد بتنمية الموارد سهولة الوصول إلى جميع الموارد المتاحة وأن يكون للمرأة الحصة العادلة في التخصيص من هذه الموارد وتشمل تنمية الموارد البشرية مثل التحصيل الدراسي وتنمية الموارد الاجتماعية من خلال المشاركة في المنظمات، والوصول إلى نماذج القدوة خارج الأسرة، وتنمية الموارد الاقتصادية من خلال الأرباح والممتلكات والأراضي، ويساعد تنمية الموارد في تحقيق التمكين ولكنها لا تضمن بالضرورة التمكين لأن قدرة المرأة على التمكين تعتمد على البيئة المحيطة بها .

البعد الثاني صنع القرار: وذلك من خلال تسهيل عملية استخدام الموارد وينتج ذلك عندما يكون للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات والتصرف في الموارد، كما يتعلق أيضا بقدرة المرأة على التأثير على محيطها من خلال صوتها، وهذا يعني أنها تتمتع بالسلطة والقدرة على التحدث والتأثير على عملية صنع القرار على مختلف المستويات، من خلال نسبة ما تنفقه المرأة من دخلها على الأسرة، وأثناء المعاملات التجارية وفي عمليات صنع السياسات الحكومية^{xxii}.

البعد الثالث الإنجازات: وهو يشير إلى الإنجازات التي تتحقق نتيجة استخدام الموارد لتحقيق الأهداف مع الحرية في اتخاذ القرار، ويرى كابير أن التغيير في بعد واحد يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في الأبعاد الأخرى.

في ضوء ما سبق يمكن توضيح العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والنمو الاقتصادي كالاتي^{xxiii}:

يسهم التمكين الاقتصادي للمرأة في تحسين وزيادة دخل المرأة وبالتالي زيادة الميل للأدخار، وهو ما يؤدي إلي تراكم الاستثمارات وتحقيق الرفاهية المالية باعتبارها الطريق للنمو الاقتصادي، كما أن ارتفاع دخل المرأة وقدرتها على التفاوض يؤدي إلى زيادة الاستثمار في تعليم الأطفال وصحتهم وتغذيتهم، وهو ما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

٤/ تقرير الفجوة بين الجنسين:

تقرير الفجوة بين الجنسين هو تقرير يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام ٢٠٠٥ ويتضمن التقرير ١٤٦ دولة، ويتم ترتيب الدول وفق أربعة مؤشرات هي^{xxiv}:

١. المشاركة الاقتصادية والفرص Economic Participation Opportunity: ويتم التعبير عنه من خلال مشاركة المرأة في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية ومعدلات الرواتب الخاصة بالمرأة.

٢. مؤشر التحصيل العلمي Educational Attainment: ويعبر عنه من خلال الوصول المتساوي للتعليم العالي بين الجنسين دون تمييز.

٣. مؤشر الرعاية الصحية والبقاء على قيد الحياة: Health and Survival: من خلال متوسط العمر المتوقع ونسبة الجنسين.

٤. مؤشر التمكين السياسي: Political Empowerment: وذلك من خلال المشاركة في عملية صنع القرار.

ويرتب التقرير دول العالم من حيث درجة نجاح الدول في تقليل الفجوة وتحقيق تكافؤ الفرص المتاحة للجنسين عن طريق إعطاء كل دولة قيمة في مؤشر الفجوة بين الجنسين تتراوح بين (صفر - الواحد الصحيح)، وكلما أقتربت قيمة مؤشر الدولة من الصفر كلما زادت الفجوة بين الجنسين وعدم المساواة، أما إذا أقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح كلما نجحت الدولة في تحقيق المساواة بين الجنسين.

جدول رقم (١)

أفضل ١٠ دول من حيث الفجوة بين الجنسين في عام ٢٠٢٣

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب عالميا
أيسلندا	٠.٩١٢	الاول
النرويج	٠.٨٧٩	الثاني
فنلندا	٠.٨٦٣	الثالث
نيوزلندا	٠.٨٥٦	الرابع
السويد	٠.٨١٥	الخامس
المانيا	٠.٨١٥	السادس
نيكارجوا	٠.٨١١	السابع
ناميبيا	٠.٨٠٢	الثامن
لاتونيا	٠.٨٠٠	التاسع
بلجيكا	٠.٧٩٦	العاشر

Source: World Economic Forum 2023, "Global Gender Gap Report 2023",
World Economic Forum, available at
<http://reports.weforum.org/globalgender-gap-report-2023>.

يتضح من بيانات الجدول رقم (١) أنه لم تتمكن أي دولة من تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين حيث لا توجد أي دولة حققت القيمة المطلقة (الواحد الصحيح) في تقرير الفجوة بين الجنسين، وقد جاءت أيسلندا في المرتبة الأولى عالميا من حيث مؤشر الفجوة بين الجنسين وقد بلغت قيمة المؤشر في أيسلندا ٠.٩١٢، تليها النرويج ثم فنلندا وصولا إلى بلجيكا التي احتلت المرتبة العاشرة عالميا.

٥/ التمكين الاقتصادي للمرأة في المملكة العربية السعودية:

تركز عمل المرأة السعودية حتى عام ٢٠١٠ في قطاعين فقط هما القطاع التعليمي وكانت نسبة التوظيف به حوالي ٨٤% من إجمالي النساء العاملات، والقطاع الصحي وكانت نسبة التوظيف به حوالي ٥%، وقد ترتب على تشبع قطاعي التعليم والصحة زيادة معدلات البطالة بين النساء في المملكة حيث بلغت نسبة البطالة بين السعوديات حوالي ٣٥% عام ٢٠١٦.^{xxv}

وحيث أن المرأة السعودية تمثل نصف المجتمع وهو ما دفع صانعي السياسات في اتخاذ مجموعة من الإصلاحات في سوق العمل السعودي تهدف إلى تخفيف القيود على عمل المرأة وفتح مجالات عمل جديدة أمامها.

ولذلك فقد تضمنت خطة التنمية التاسعة ٢٠١٥-٢٠١٠ التركيز على تنمية الموارد البشرية السعودية من خلال تطوير أسهام المرأة في النشاط الاقتصادي وتأمين الخدمات المساندة لتمكينها من المشاركة في سوق العمل.^{xxvi}

كما أعلنت حكومة المملكة بداية من عام ٢٠١٦ عن خطة التحول الوطني لتنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠، وكان من ضمن محاور الرؤية ضرورة التغلب على الاقتصاد الريعي التقليدي القائم على النفط، والتحول إلى نموذج أكثر تنوعاً، وقد تمثلت أحد الخطوات الرئيسية نحو تحقيق هذا الهدف هو تمكين المرأة السعودية حيث نصت رؤية 2030 على ما يلي^{xxvii}:

يمنح اقتصادنا الفرص للجميع رجالاً ونساءً، صغاراً وكباراً كي يساهموا بأفضل ما لديهم من قدرات، كما أن المرأة السعودية تعتبر عنصراً مهماً من عناصر قوتنا حيث تشكل ما يزيد على ٥٠% من إجمالي السكان، وسنسعي إلى تنمية مواهبها وأستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية مجتمعنا واقتصادنا.

ولتحقيق هذا الهدف قامت المملكة بمجموعة من المبادرات لتمكين دخول المرأة سوق العمل، وتتمثل هذه المبادرات في الآتي^{xxviii}:

- إجراء تعديلات على التشريعات والأنظمة فيما يخص تمكين المرأة؛
- مبادرة تمكين المرأة في الخدمة المدنية وتعزيز دورها القيادي من خلال زيادة نسبة مشاركة المرأة في جميع القطاعات الحكومية وعلى جميع المستويات الوظيفية؛
- تقديم مبادرة التدريب والتوجيه القيادي وتهدف إلى تحسين مهارات المرأة العاملة وتجهيزها للمناصب القيادية؛

- تفعيل مبادرة تشجيع العمل عن بعد، ومبادرة تشجيع العمل المرن؛
 - مبادرة تمكين المرأة لدخول سوق العمل من خلال تحقيق الشمولية، والتنوع في سوق العمل، وخلق بيئة عمل تراعي الفروق بين فئات العاملين وذلك لتقليل التفاوت في ظروف وفرص العمل وتعزيز الصورة الإيجابية عن عمل المرأة؛
 - وضع ضوابط للحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل؛
 - قصر العمل في شركات التأمين والتعليم الأهلي للبنات بكافة مراحلها على السعوديات، كذلك قصر العمل على السعوديين والسعوديات في المراكز والمولات والوظائف الفندقية والسياحية؛
 - التنظيم الموحد لبيئة عمل المرأة؛
 - قصر العمل على السعوديين والسعوديات بنسبة ١٠٠% في عدد من وظائف قطاعات السياحة والتراث الوطني وتوطين بعضها بنسبة ٧٠%؛
 - تقديم برنامج وصول المقدم من صندوق تنمية الموارد البشرية لدعم تنقل المرأة العاملة لجهات العمل؛
 - تقديم برنامج قرة لدعم ضيافة أطفال المرأة العاملة؛
 - السماح للمرأة بالقيادة؛
 - السماح للمرأة بالسفر دون تصريح أو موافقة ولي الأمر.
- وقد انعكست هذه القرارات إيجابيا على واقع سوق العمل ومؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في المملكة العربية السعودية كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

تطور مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢

المؤشر	٢٠١٧	٢٠٢٢
نسبة السكان الإناث في سن العمل	%٤٨.٩	%٤٩.١
نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل	%١٨	%٣٥.٥
معدل البطالة بين الإناث	%٣٢.٤	%١٨.٨
نسبة النساء العاملات في وظائف حكومية	%٢٢	%٣٧.٩
نسبة النساء العاملات في وظائف خاصة	%٣١	%٦١.٤

المصدر: الهيئة العامة للأحصاء متاح على <https://www.stats.gov.sa>

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في المملكة زادت من ١٨% عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٣٥.٥% عام ٢٠٢٢، كما أنخفضت نسبة البطالة بين الإناث من ٣٢.٤% عام ٢٠١٧ لتصل إلى ١٨.٨% عام ٢٠٢٢، كما زادت نسبة النساء العاملين في وظائف حكومية من ٢٢% عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٣٧.٩%، كما زادت نسبة النساء العاملين في القطاع الخاص من ٣١% عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٦١.٤% عام ٢٠٢٢، وقد انعكس هذا التحسن على ترتيب المملكة العربية السعودية في تقرير الفجوة بين الجنسين .

جدول رقم (٣)

تطور مؤشر الفجوة بين الجنسين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٣

ترتيب المملكة	٢٠٢٣	ترتيب المملكة	٢٠١٦	
١٣١	٠.٦٣٧	١٤١	٠.٥٨٣	المؤشر العام
١٣٠	٠.٥٢١	١٤٢	٠.٣٢٨	مؤشر المشاركة الاقتصادية
٨٧	٠.٩٨٦	١٠٥	٠.٩٦١	مؤشر التحصيل العلمي
١١٤	٠.٩٦٤	١٢٨	٠.٩٦٦	مؤشر الصحة
١٣١	٠.٠٧٧	١٢١	٠.٠٧٧	مؤشر المشاركة السياسية

Source: World Economic Forum.. Global Gender Gap Report 2023. Insight Report. *available at* <https://www.weforum.org/publications>

يتضح من بيانات الجدول رقم (٣) حدوث تحسن في ترتيب المملكة في المؤشر العام للفجوة بين الجنسين حيث احتلت المملكة المرتبة ١٤١ من بين ١٤٤ دولة عام ٢٠١٦ لتحتل المرتبة ١٣١ من بين ١٤٦ دولة عام ٢٠٢٣، كما شهد ترتيب المملكة في مؤشر المشاركة الاقتصادية تحسن ترتيب المملكة من ١٤٢ عالمياً عام ٢٠١٦ لتصبح ١٣٠ عالمياً عام ٢٠٢٣، أما بالنسبة لمؤشر التحصيل العلمي فقد قفز ترتيب المملكة من ١٠٥ عالمياً عام ٢٠١٦ ليصبح ترتيب المملكة ٨٧ عالمياً عام ٢٠٢٣، وبالنسبة لمؤشر الصحة فقد قفز ترتيب المملكة من المرتبة ١٢٨ عام ٢٠١٦ ليصبح ترتيبها ١١٤ عالمياً عام ٢٠٢٣، وبالنسبة لمؤشر المشاركة السياسية فقد انخفض ترتيب المملكة من ١٢١ عالمياً عام ٢٠١٦ ليصبح ترتيبها ١٣١ عالمياً عام ٢٠٢٣، كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٤) أن المملكة احتلت المرتبة الخامسة عربياً، وهو ما يوضح الأسهامات التي قامت بها المملكة في مجال تقليل الفجوة بين الجنسين.

جدول رقم (٤)

ترتيب المملكة العربية السعودية عالميا وعربيا وفق مؤشر الفجوة بين الجنسين عام ٢٠٢٣

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا
الامارات	٠.٧١٢	٧١	١
البحرين	٠.٦٦٦	١١٣	٢
الكويت	٠.٦٥١	١٢٠	٣
الاردن	٠.٦٤٧	١٢٥	٤
السعودية	٠.٦٣٧	١٣١	٥
لبنان	٠.٦٢٨	١٣٢	٦
قطر	٠.٦٢٧	١٣٣	٧
مصر	٠.٦٢٦	١٣٤	٨
المغرب	٠.٦٢١	١٣٦	٩
عمان	٠.٦١٤	١٣٩	١٠

Source: World Economic Forum.. *Global Gender Gap Report 2023. Insight Report. available at* <https://www.weforum.org/publications>

٦ / التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وأثره على النمو الاقتصادي:

في ضوء الدراسات التطبيقية السابق عرضها أستخدم الباحث نموذج الأندثار الخطي المتعدد لقياس أثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية على النمو الاقتصادي في المملكة، وقد أخذت معادلة التقدير الشكل التالي:

$$\log GDP_{pc} = \beta_0 + \beta_1 \log(FMEI) + \beta_2 \log(WAGE) + e$$

ويمكن توصيف المتغيرات المستخدمة في التقدير كما يلي:

- مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDP_{pc} : يمثل المتغير التابع، ويعكس هذا المؤشر مستوى النمو الاقتصادي المحقق بالدولة.
- مؤشر نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل $FMEI$: ويمثل متغير مستقل ويشير إلى نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل كنسبة من أجمالى القوة العاملة، ومن المتوقع أن يكون لمؤشر نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل أثر موجب على معدلات النمو الاقتصادي، حيث ينعكس التحسن في المؤشر على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بالمملكة.

- مؤشر الأجر (الدخل) Wage: ويمثل متغير مستقل ويشير إلى نسبة النساء العاملات في وظائف مدفوعة الأجر كنسبة من أجمالي النساء في سن العمل، ويقيس هذا المؤشر الاستقلال الاقتصادي للمرأة حيث يؤدي التمكين الاقتصادي للمرأة إلى زيادة الدخل الخاص وأستقلالها ماليا ومن ثم زيادة حجم الأدخار وحجم الاستثمار وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومن المتوقع أن يكون لمؤشر الأجر أثر موجب على معدلات النمو الاقتصادي بالمملكة.
- $\beta_0, \beta_1, \beta_2$ معاملات يتم تقديرها من خلال النموذج المستخدم.
- e حد الخطأ.

وقد تم الإعتماد على هذه المؤشرات في ضوء توافر البيانات من المصادر الدولية، أما بالنسبة لمصادر البيانات فقد تم الحصول عليها من إحصاءات البنك الدولي، وقد تم التعبير عن كافة المتغيرات في شكل لوغارتمي، وبأستخدام برنامج EViews وطريقة المربعات الصغري OLS وأستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢ تم إجراء تقدير للنموذج السابق، وقد جاءت نتائج التقدير كما يلي.

$$LGDPPC = -1.799250 + 0.766205138*LFEMI + 2.24067414005*LWAGE$$

(-0.63) (9.27) (3.84)

R-squared=76 %

Adjusted R-squared=74 %

Prob(F-statistic)= 0.00

Durbin Watson Stat = 1.7

وبتحليل النتائج السابقة يتضح ما يلي:

- أتفاق نتائج القياس مع النظرية الاقتصادية حيث جاءت قيمة وأشاره المعلمة β_1 موجبة، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية بوجود علاقة طردية بين مؤشر نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل ومعدل النمو الاقتصادي المحقق بالمملكة، كما جاءت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية.

- أتفاق نتائج القياس مع النظرية الاقتصادية حيث جاءت قيمة وأشاره المعلمة β_2 موجبة، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية بوجود علاقة طردية بين مؤشر الأجر ومعدل النمو الاقتصادي بالمملكة، كما جاءت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية.

أما عن مدى جودة النموذج المقدر فيمكن التحقق منها من خلال المؤشرات الآتية:

- درجة معنوية النموذج الكلى معبرا عن بمعامل التحديد R-squared ومعامل التحديد المعدل Adjusted R-squared، وقد بلغت قيمة كل منهم 76%، 74% على التوالي، وهو ما

يوضح ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة حيث أن 74% من التغير في المتغير التابع يرجع إلى التغير في المتغيرات المستقلة، كذلك تشير قيمة اختبار F إلى معنوية وجودة النموذج المقدر من الناحية الإحصائية.

- بالنسبة لمشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation فقد تم الإعتماد على مؤشر Durbin-Watson Stat والتي بلغت 1.7، وهو ما يوضح انخفاض درجة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر، كذلك تم إجراء اختبار correlation LM Breusch Godfrey serial، وقد جاءت نتائج القيم أكبر من مستوى المعنوية 5% وهو ما يوضح عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات، أما بالنسبة لمشكلة الارتباط الخطي Multicollinearity فقد تم مقارنة معاملات الارتباط الجزئية بين المتغيرات الجزئية.

نتائج وتوصيات الدراسة:

تناول هذا البحث التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠ وأثره على معدلات النمو الاقتصادي المحققة بالمملكة، وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٢٢، وقد توصل الباحث إلى الأثر الايجابي للتمكين الاقتصادي للمرأة على النمو الاقتصادي المحقق في المملكة، ولتعظيم المكاسب المحققة توصي الدراسة بالآتي:

- زيادة المبادرات والوعي حول تمكين المرأة وأثره على النمو الاقتصادي إلى جانب تشجيع تولى المرأة المناصب القيادية.
- تحسين المساواة بين الجنسين من حيث الرواتب والترقيات وفرص العمل والتنوع في التخصصات التي تستطيع المرأة الإلتحاق بها.
- التعرف على التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة في بيئة العمل ومحاولة التغلب عليها.
- أخيرا نجاح سياسات التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي المحقق مرتبط بزيادة التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وزيادة نسبة مشاركتها في سوق العمل.

نتائج النموذج القياسي المقدر:

Dependent Variable: LGDPPC

Method: Least Squares

Date: 11/02/23 Time: 13:49

Sample (adjusted): 1991 2021

Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.799251	2.814752	-0.639222	0.5279
LFEMI	0.766205	0.082624	9.273380	0.0000
LWAGE	2.240674	0.583396	3.840744	0.0006
R-squared	0.761233	Mean dependent var		10.68604
Adjusted R-squared	0.744179	S.D. dependent var		0.142061
S.E. of regression	0.071853	Akaike info criterion		-2.336630
Sum squared resid	0.144559	Schwarz criterion		-2.197857
Log likelihood	39.21777	Hannan-Quinn criter.		-2.291393
F-statistic	44.63466	Durbin-Watson stat		1.704826
Prob(F-statistic)	0.000000			

- i-Augusto Lopez Claros, Saadia Zahidi (2005), "Women's Empowerment: Measuring the Global Gender Gap", *World Economic Forum*, p.2, Available at, <https://iknowpolitics.org>.
- ii - نورة عبدالرحمن اليوسف (٢٠٠٩)، "تمكين المرأة السعودية"، *جامعة الملك سعود*، ص. ٤٠ - ٤٥، متاح على الرابط، <https://faculty.ksu.edu.sa/sites/default/files/book.pdf>.
- iii-Tomader Elhassan (2020), "Measure the impact of contribution of Saudi Women's in private sector on economic growth for period 2005-2017", *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, Vol 4, Issue 7, P. 112 - 127
- iv - *Op Cit*, P. 112 – 127.
- v - Haga Elimam , *et al* (2014), "The contribution of the Saudi woman in economic development", *international Journal of Business and Economic Development (IJBED)*, Vol. 2, issue 2, p.60-68.
- vi - عبلة بخاري (٢٠١٢) ، " التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (٢٠١٠ – ١٩٩٠" ، *مجلة البحوث الإدارية*، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية المجلد ٣٠، العدد ٣، ص ٩٠-١٤٨.
- vii- Najia Saqib, *et al* (2016) "Women Empowerment and Economic Growth: Empirical Evidence from Saudi Arabia", *Advances in Management & Applied Economics*, vol. 6, no. 5, p.
- viii - خولة غرابي، سعاد مخلوف (٢٠١٩)، " تمكين المرأة العربية في المجال الاقتصادي والسياسي: الجزائر، السعودية والمغرب نموذجا"، *مجلة البشائر الاقتصادية*، المجلد الخامس، العدد 3، ص. ١٥٩-١٦٢.
- ix - بدور صويلح العنزي (٢٠٢٢)، "مبادرات تمكين المرأة السعودية ودورها في التنمية المستدامة دراسة وصفية تحليلية"، *المجلة العربية للنشر العلمي*، الاصدار الخامس، العدد ٥٠، ص ٣٣٠-٣٥٤.
- x - أماني صالح (٢٠٠٢)، "التمكين السياسي في الوطن العربي: الشروط والمحددات، دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر، *جمعية دراسات المرأة والحضارة*، ص. ٢٣٢.
- xi- UN Secretary General's High Level Panel on Women's Economic Empowerment, Leave No One Behind: A Call to Action for Gender Equality and Women's Economic Empowerment. Available at ,www.empowerwomen.org.
- xii - Sara Hlupekile Longwe (2002), "Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination", *Gender and Development, an Oxfam journal*, vol 6. No.2. , p.19-26

- xiii - Anju Malhotra, *et al* (2002), "Measuring Women's Empowerment as a Variable in International Development". *The World Bank*, Washington DC, p.4.
- xiv - حنان عطا شملوي، نهيل إسماعيل سقف الحيط (٢٠١٩)، "محددات تمكين المرأة العربية"، *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد 46، العدد 1، ملحق 1، ص. ٦٤-٥٤.
- xv - إجلال إسماعيل حلمي (٢٠٠٦)، "رؤية مستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة"، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة، ص. ١٢-١٣.
- xvi - رمضان محمد درويش (٢٠٠٤)، "واقع المرأة المصرية ودورها التشاركي في عملية التنمية، المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي، القاهرة، ص. ٤.
- xvii - صندوق النقد الدولي (٢٠١٣)، "المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين"، إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وإدارة شؤون المالية العامة، *صندوق النقد الدولي*، ص ٥.
- xviii - Janet Stotsky (2006), "Gender and Its Relevance to Macroeconomic Policy: A Survey", *International Monetary Fund*, IMF Working Paper, WP/06/233, p.6.
- xix - Angela Greulich (Luci) (2009), "Female labour market participation and economic growth Article", *International Journal of Innovation and Sustainable Development*, P. 3, available at: <https://www.researchgate.net/publication/247835131>.
- xx - *OpCit*, p.3.
- xxi - Kabeer Naila (2012), "Women's economic empowerment and inclusive growth: labour markets and enterprise development", *Centre for Development Policy & Research*, School of Oriental & African Studies, University of London Discussion Paper No. 29.
- xxii - USAID (2020), "Women's Economic Empowerment: Pushing The Frontiers Of Inclusive Market Development", available at: <https://www.marketlinks.org/sites/default/files>.
- xxiii - OECD (2011), "Women's Economic Empowerment", *DAC Network on Gender Equality (GENDERNET)*, Issues paper, P.7, available at: www.oecd.org/dac/gender.
- xxiv - World Economic Forum 2023, "Global Gender Gap Report 2023", *World Economic Forum*, available at <http://reports.weforum.org/globalgender-gap-report-2023>.
- xxv - عبدالسلام وايل السليمان (٢٠٢٢)، "رعاية الأطفال والتمكين الاقتصادي للمرأة في المملكة العربية السعودية"، *الإسكوا*، ص. ١-٢.

xxvi- وزارة المالية (٢٠٢٢)، "خطة التنمية التاسعة"، ص ١٦٣، متاح على الرابط

<https://www.mof.gov.sa/about/OldStratigy>

xxvii- المملكة العربية السعودية، رؤية ٢٠٣٠، متاح على الرابط

<https://www.vision2030.gov.sa/ar/vision-2030>

xxviii- وليد عمر باحمدان وأخرون (٢٠٢١)، "جودة تعليم البنات في المملكة العربية السعودية بين توسع سوق العمل للمرأة وجاذبية مهنة التعليم"، شركة تدريس وإمكان، المملكة العربية السعودية،

ص. ٦-١٥، متاح على الرابط [https://emkaneducation.com/wp-](https://emkaneducation.com/wp-content/uploads/2021/12)
[content/uploads/2021/12](https://emkaneducation.com/wp-content/uploads/2021/12)